الموازنة

الموازنة نوع من أنواع البديع اللفظي يقع في النثر والنظم: وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥-١٦].

فلفظا «مصفوفة ومبثوثة» متساويان في الوزن لا في التقفية؛ لأن الأول على الفاء والثاني على الثناء ولا عبرة لتاء التأنيث لما هو معروف في علم القوافي.

وقد فصل ابن الأثير الكلام عن الموازنة بعض الشيء فقال: **«هي أن تكون ألفاظ الفواصل في الكلام المنثور متساوية في الوزن، وأن يكون صدر البيت الشعري وعجزه متساوي الألفاظ وزنًا. وللكلام بذلك طلاوة ورونق وسببه الاعتدال؛ لأنه مطلوب في جميع الأشياء، وإذا كانت مقاطع الكلام معتدلة وقعت من النفس موقع الاستحسان وهذا لا مراء فيه لوضوحه. وهذا النوع من الكلام أخو السجع في المعادلة دون المماثلة، لأن في السجع اعتدالاً وزيادة على الاعتدال، هي تماثل الفواصل لورودها على حرف واحد.**

وأما الموازنة ففيها الاعتدال الموجود في السجع ولا تماثل في فواصلها، فيقال إذن: **«كل سجع موازنة، وليس كل موازنة سجعًا، وعلى هذا فالسجع أخص من الموازنة»** [(١)].

ومما ورد من الموازنة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَاهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيْنَاهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧-١١٨] فالمستبين والمستقيم موازنة لأنهما تساويا في الوزن دون التقفية.

ومنها كذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ۝٨١ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ۝٨٢ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ۝٨٣ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ۝٨٤ يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨١-٨٤].

فالموازنة هنا بين «عزا وضدا» وبين «أزا وعدا» فقد جاء كل زوج على وزن واحد، وإن اختلفت أحرف التقفية أو المقاطع التي هي فواصلها، وأمثال هذا في القرآن كثير بل معظم آياته جارية على هذا النهج، حتى إنه لا يكاد يخرج منه شيء من السجع والموازنة.

---

(١) المثل السائر ص ١١١.

ومن أمثلة الموازنة شعرًا قول ربيعة بن ذؤابة:

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب
بأشدهم بأسًا على أصحابه وأعزهم فقدًا على الأصحاب

فالبيت الثاني هو المختص بالموازنة فإن «بأسًا» و«فقدًا» على وزن واحد دون التقفية.

ومنه قول ابي تمام:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل (١)

فالموازنة تامة بين كل لفظة وما يقابلها في المصراعين ما عدا لفظتي «هاتا وتلك».

ومنها قول أبي تمام أيضًا، والموازنة تامة بين جميع ألفاظ الشطر الأول وما يقابلها من ألفاظ الشطر الثاني:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعًا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

ومن أمثل الموازنة كذلك قول الشاعر:

صفوح صبور كريم رزين إذا ما العقول بدا طيشها

ففي الشطر الأول من البيت هنا موازنتان: الأولى «صفوح صبور» والثانية «كريم رزين» وقد تساوى اللفظان في كل موازنة وزنًا واختلفا تقفية.

التشريع:

التشريع، ويسمى التوشيح والتوأم، وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما.

وتفصيل ذلك أن يبني الشاعر أبيات قصيدته على وزنين من أوزان الشعر وقافيتي، . فإذا وقف من البيت على القافية الأولى كان شعرًا مستقيمًا من وزن على عروض، وإذا أضاف إلى ذلك ما بنى عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضًا شعرًا مستقيمًا من وزن آخر على عروض، صار ما يضاف إلى القافية الأولى للبيت كالوشاح.

والتشريع لا يكاد يستعمل في الكلام المنثور المسجوع إلا قليلاً وليس من الحسن في شيء! واستعماله في الشعر أحسن منه في الكلام المنثور، ومن أمثلته شعرًا قول بعضهم:

---

(١) **المها**: جمع مهاة وهى هنا البقرة الوحشية، والخط: موضع تنسب إليه الرماح المستقيمة والشاعر يصف هنا الأوانس أو النساء بسعة العيون وطول القدود.